

عنوان البحث

مقارنة دقة بيانات لجان مخالفات المزاولين والمؤسسات مع القرارات النهائية

إعداد الطالب/

عبدالله هطيل العنزي

إشراف/

د.الفیصل عبد الحمید

د.فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٥

شهدت المؤسسات والهيئات التنظيمية في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في استخدام البيانات كأداة أساسية لدعم اتخاذ القرار الإداري، حيث باتت البيانات المدخلة والموتقة في الأنظمة الرقمية عنصرًا حاسمًا في تحديد المخالفات واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. (Smith et al., 2021) ومع تزايد أهمية هذه البيانات، أصبحت دقة البيانات المدخلة في اللجان المعنية بمخالفات المزاولين والمؤسسات محط اهتمام واسع، خاصة عندما تكون هذه البيانات هي الأساس الذي تبنى عليه القرارات النهائية الصادرة من اللجان المختصة. (Jones & Brown, 2020)

تشير الدراسات إلى أن أي تناقض أو عدم دقة في البيانات المستخدمة قد يؤدي إلى قرارات غير عادلة أو غير فعالة، مما يؤثر سلبيًا على شفافية الإجراءات الإدارية. (Anderson, 2019) لذا، فإن إجراء مقارنة دقيقة بين البيانات الأولية المدخلة والقرارات النهائية الصادرة يساهم في تحديد مدى تطابق المعلومات ومدى تأثير العوامل المختلفة على عملية اتخاذ القرار.

يهدف هذا البحث إلى تحليل دقة البيانات المدخلة في لجان مخالفات المزاولين والمؤسسات ومدى توافقها مع القرارات النهائية الصادرة عنها، وذلك من خلال مقارنة البيانات المتاحة في أنظمة التوثيق الإلكترونية ونتائج اللجان الفعلية. سيتم استخدام منهجية تحليلية تعتمد على دراسة مقارنة بين البيانات الأولية والتقارير الختامية لتحديد أي انحرافات أو أخطاء محتملة. (Williams, 2018)

إن أهمية البحث تنبع من الحاجة إلى تحسين كفاءة وشفافية العمليات الإدارية من خلال ضمان دقة البيانات التي يتم الاستناد إليها في اتخاذ القرارات المصيرية، حيث إن ضعف جودة البيانات قد يؤدي إلى قرارات خاطئة تؤثر على سير العمل الإداري وعلى حقوق الأطراف المعنية. (Johnson et al., 2017) وبالتالي، فإن هذه الدراسة ستوفر رؤى واضحة حول أهمية التدقيق في البيانات قبل إصدار الأحكام النهائية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر دقة البيانات الإدارية أحد العوامل الأساسية لضمان عدالة القرارات الإدارية وشفافيتها. ومع ذلك، تواجه لجان مخالفات المزاولين والمؤسسات تحديات كبيرة تتعلق بجودة البيانات التي تعتمد عليها في إصدار قراراتها النهائية. فقد تتسبب الأخطاء في إدخال البيانات أو عدم تحديث المعلومات بشكل دوري في حدوث تباينات بين البيانات المدخلة والقرارات المتخذة، مما قد يؤدي إلى صدور قرارات غير دقيقة أو غير منصفة.

أشارت دراسة **Brown (2021)** إلى أن دقة البيانات المدخلة في الأنظمة الإدارية تؤثر بشكل مباشر على موثوقية القرارات الإدارية، حيث أظهرت أن ٢٥% من القرارات الإدارية تتأثر بشكل سلبي بسبب أخطاء في إدخال البيانات. كما أوضحت دراسة **Williams & Carter (2019)** أن المؤسسات التي تعتمد على أنظمة تدقيق وتحديث دوري للبيانات تحظى بمعدلات قرارات أكثر دقة بنسبة تصل إلى ٤٠% مقارنة بالمؤسسات التي لا تطبق هذه الإجراءات.

في دراسة أخرى أجراها **Johnson et al. (2020)** حول تأثير جودة البيانات على القرارات التنظيمية، وُجد أن الفجوات في المعلومات تؤدي إلى تأخير القرارات الإدارية بنسبة تصل إلى ٣٠% في بعض الحالات، مما يؤثر على كفاءة العمليات الإدارية. لذا، فإن البحث الحالي يسعى إلى تقديم تحليل مقارنة لتحديد مدى اتساق البيانات المدخلة مع النتائج الفعلية للجان المخالفات، وذلك للمساهمة في تحسين دقة المعلومات المستخدمة في صنع القرار، ومن هنا يأتي التساؤل الرئيسي للبحث: إلى أي مدى تتطابق البيانات المدخلة في لجان مخالفات المزاولين والمؤسسات مع القرارات النهائية الصادرة عنها؟

وينبثق منه التساؤلات الفرعية:

١. ما مدى دقة البيانات الأولية المدخلة في أنظمة متابعة مخالفات المزاولين والمؤسسات؟
٢. ما طبيعة الفجوات أو التناقضات التي قد تظهر بين البيانات الأولية والقرارات النهائية؟
٣. كيف تؤثر دقة البيانات المدخلة على نزاهة وفعالية القرارات الصادرة عن اللجان المختصة؟
٤. ما هي الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لتحسين دقة البيانات وتقليل التناقضات؟

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية

يسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بجودة البيانات الإدارية ودورها في دعم عمليات اتخاذ القرار. كما يساعد في فهم العلاقة بين دقة المعلومات وفعالية القرارات التنظيمية، مما يتيح للباحثين في مجال إدارة الأعمال الوصول إلى رؤى أعمق حول هذا الموضوع.

الأهمية التطبيقية

١. توفير أدوات ومعايير تساعد المؤسسات على تقييم جودة بياناتها الإدارية.
٢. تمكين لجان المخالفات من تحسين عمليات إدخال وتدقيق البيانات لضمان قرارات أكثر دقة.
٣. دعم تطوير استراتيجيات رقمية لتقليل الأخطاء وتحسين موثوقية المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرار.

أهداف الدراسة:

١. تحليل مدى دقة البيانات المدخلة في لجان مخالفات المزاولين والمؤسسات.
٢. مقارنة البيانات الأولية مع القرارات النهائية لتحديد مدى التوافق.
٣. دراسة تأثير جودة البيانات على نزاهة وفعالية القرارات الإدارية.
٤. اقتراح حلول لتعزيز دقة البيانات وتقليل الأخطاء في عملية اتخاذ القرار.

١. ما مدى دقة البيانات الأولية المدخلة في أنظمة متابعة مخالفات المزاولين والمؤسسات؟
٢. ما طبيعة الفجوات أو التناقضات التي قد تظهر بين البيانات الأولية والقرارات النهائية؟
٣. كيف تؤثر دقة البيانات المدخلة على نزاهة وفعالية القرارات الصادرة عن اللجان المختصة؟
٤. ما هي الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لتحسين دقة البيانات وتقليل التناقضات؟

١. هناك علاقة إيجابية بين دقة البيانات المدخلة وجودة القرارات النهائية.
٢. ضعف جودة البيانات يؤدي إلى قرارات غير دقيقة أو غير عادلة.
٣. تطبيق استراتيجيات تدقيق البيانات يقلل من الفجوات بين البيانات الأولية والقرارات النهائية.

١. أثر جودة المعلومات في فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية: دراسة ميدانية من وجهة نظر مديري

الإدارة الإشرافية في مراكز الوزارات الأردنية (2022)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر جودة المعلومات في فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية في الإدارات الإشرافية لدى مراكز الوزارات الأردنية. اعتمد الباحثان عنان أبو حمور وسارة أبو حمدة على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمين الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة مكونة من ١٩٩ مفردة تم اختيارهم بطريقة العينة الملائمة. أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع لأبعاد جودة المعلومات الإدارية منفردة (ملاءمة المعلومات، توقيت المعلومات، دقة المعلومات، وشمولية المعلومات) ومجموعة ككل، بمتوسط حسابي قدره ٣,٧٢. كما بلغ المتوسط الحسابي لأبعاد مقياس فاعلية اتخاذ القرارات (القبول، التأثير، والاستمرارية) ككل ٣,٦٦ وبدرجة متوسطة .

٢. دور نظم المعلومات في تحسين جودة القرار الإداري: دراسة تطبيقية على التعليم الجامعي في

دولة الكويت (2022)

استهدفت هذه الدراسة التعرف على العلاقة بين المستوى التنظيمي لإدارة اتخاذ القرارات واستخدام المعلومات اللازمة لتحسين جودة القرارات الإدارية في الجامعات الكويتية. استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، معتمدين على استبانة كأداة لجمع البيانات من عينة تتألف من ٣٨٤ مبحوثاً شملت الموظفين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الكويتية، واستُرد منها ٣٠٦ استمارات صالحة للتحليل. توصلت النتائج إلى وجود علاقة بين استخدام نظم المعلومات وتحسين جودة القرار الإداري، بالإضافة إلى وجود اختلاف بين الجامعات الكويتية من حيث درجة الشفافية .

٣. دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد: دراسة

تطبيقية على البنوك العاملة بقطاع غزة (2011)

هدفت هذه الدراسة، التي أعدها الباحث أحمد فرج الله، إلى دراسة دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، مع التركيز على البنوك العاملة في قطاع غزة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة مكونة من مديري ورؤساء أقسام في البنوك. أظهرت النتائج أن المعلومات المحاسبية تلعب دوراً مهماً في تحسين جودة القرارات الإدارية، خاصة في ظل ظروف عدم التأكد .

٤. دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرار الإداري (2017)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية وعملية اتخاذ القرار في الإدارة المحلية، بهدف تحديد مدى فاعلية نظام المعلومات المطبق في المؤسسة من حيث قدرته على توفير المعلومات والبيانات التي يحتاجها صانع القرار، بما يمكن من توفير السرعة والدقة في اتخاذ القرار الإداري. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً الاستبانة كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن نظم المعلومات الإدارية تلعب دوراً مهماً في تحسين عملية اتخاذ القرارات الإدارية .

٥. دور استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القرارات الإدارية: دراسة ميدانية

على المصارف العاملة في الساحل السوري (2018)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القرارات الإدارية في عينة من المصارف العاملة في الساحل السوري. قام الباحثان بتوزيع ١٠٠ استبياناً على المديرين ورؤساء الأقسام والمراقبين وأفراد الكوادر الإدارية في المصارف، وتم استرداد ٧٧ استبياناً صالحاً للتحليل باستخدام برنامج SPSS 20. توصل الباحثان إلى أن هناك تأثيراً معنوياً للمتطلبات المادية

والبرمجية والبشرية والتنظيمية المتاحة لنظم المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى اهتمام ومساندة الإدارة العليا لهذه النظم في تحسين جودة القرارات الإدارية .

من خلال استعراض هذه الدراسات، يتضح أن جودة ودقة المعلومات تلعب دورًا حاسمًا في تحسين فاعلية وجودة القرارات الإدارية. كما أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية والإدارية يسهم بشكل كبير في توفير معلومات دقيقة وموثوقة تدعم عملية اتخاذ القرار، خاصة في ظل ظروف عدم التأكد.

تعتبر المنطلقات النظرية الأساس الفكري الذي تستند إليه الدراسة لفهم وتحليل الظاهرة قيد البحث. وفي هذا السياق، تتناول الدراسة مقارنة دقة بيانات لجان مخالقات المزاولين والمؤسسات مع القرارات النهائية، مما يتطلب التطرق إلى عدة أطر نظرية تدعم تفسير العلاقة بين دقة البيانات وجودة القرار الإداري.

١. نظرية اتخاذ القرار الإداري

تُعد نظرية اتخاذ القرار من النظريات الأساسية في علم الإدارة، حيث تركز على كيفية اتخاذ القرارات بناءً على المعلومات المتاحة. بحسب سيمون (Simon, 1977)، فإن جودة القرار الإداري تعتمد على مدى دقة وكفاية المعلومات المستخدمة في التحليل. يتطلب اتخاذ القرار الفعال بيانات موثوقة تمكن اللجان من إجراء تقييمات دقيقة، مما يعني أن أي خلل في دقة البيانات قد يؤدي إلى قرارات غير صحيحة أو غير عادلة.

٢. نظرية جودة المعلومات

تعتمد هذه النظرية على أن جودة المعلومات تقاس بعدة معايير، أهمها: الدقة، الشمولية، التوقيت المناسب، والموثوقية. (Wang & Strong, 1996) في سياق هذه الدراسة، تعد دقة البيانات أحد العوامل الحاسمة التي تؤثر على دقة القرارات الصادرة عن اللجان. فكلما زادت دقة البيانات المقدمة للجنة، زادت موثوقية القرارات النهائية المتخذة.

٣. نظرية الشفافية والمسؤولية الإدارية

تشير هذه النظرية إلى أن القرارات الإدارية يجب أن تكون مبنية على معايير الشفافية والمساءلة، حيث تؤدي دقة البيانات إلى اتخاذ قرارات تتسم بالمصداقية والعدالة. (Bovens, 2007) أي خلل في دقة البيانات قد يؤثر على مستوى الشفافية والمساءلة في اللجان المسؤولة عن اتخاذ القرارات.

٤. نموذج تحليل الفجوة (GAP Analysis Model)

يستخدم هذا النموذج لتحليل الفجوات بين البيانات الفعلية والقرارات المتخذة، مما يساعد في قياس مدى التوافق أو التباين بين المعلومات التي تعتمد عليها اللجنة والنتائج النهائية. إذا كانت هناك فجوة كبيرة بين البيانات الأولية والقرار النهائي، فقد يشير ذلك إلى وجود أخطاء أو عدم دقة في البيانات المقدمة للجنة. (Zeithaml, Parasuraman, & Berry, 1990)

٥. نظرية النظم في الإدارة

تفترض هذه النظرية أن أي مؤسسة أو لجنة إدارية تعمل كنظام متكامل، حيث تؤثر جودة البيانات في المدخلات على جودة القرارات كأحد المخرجات النهائية. (Katz & Kahn, 1978) وبالتالي، فإن التحقق من دقة البيانات يضمن أن المدخلات التي تعتمد عليها اللجنة تؤدي إلى قرارات صحيحة وعادلة.

مصطلحات الدراسة:

تُعرف دقة البيانات Data Accuracy بأنها مدى صحة، واتساق، وخلو البيانات من الأخطاء عند تسجيلها أو تحليلها، بحيث تعكس الواقع بدقة دون تحريف أو تشويه (Redman, 2018). في سياق عمل لجان مخالفات المزاويلن والمؤسسات، يشير مفهوم دقة البيانات إلى مدى تطابق المعلومات المسجلة في التقارير، مثل بيانات المخالفات المسجلة في ملفات Excel، مع القرارات النهائية الصادرة عن اللجان. يُعتبر هذا الجانب بالغ الأهمية، حيث أن أي تناقض بين البيانات الأولية والقرار النهائي قد يشير إلى وجود مشكلات في عملية جمع البيانات أو تحليلها. Kwon et al., 2019.

في مجال اتخاذ القرارات الإدارية، تلعب دقة البيانات دورًا محوريًا. فالقرارات المبنية على معلومات غير دقيقة قد تؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على أداء المؤسسة وسمعتها. أشارت دراسة نشرت في مجلة "المعلوماتية" إلى أن المعلومات الدقيقة والتحليلات الشاملة تساعد صانعي القرار على فهم الوضع الحالي للمنظمة، وتوقع التغيرات المستقبلية، واتخاذ قرارات أكثر استنارة وجودة (المعلوماتية، ٢٠٢٢).

علاوة على ذلك، فإن دقة البيانات تؤثر على قدرة المؤسسة على التنبؤ بالمخاطر والفرص المستقبلية. فالبيانات غير الدقيقة قد تؤدي إلى تقديرات خاطئة، مما يعرض المؤسسة لمخاطر غير محسوبة. لذلك، تُعتبر دقة البيانات عنصرًا أساسيًا في استراتيجيات إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي.

من الناحية التقنية، تعتمد دقة البيانات أيضًا على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسة. فالأنظمة المتقدمة والقادرة على معالجة كميات كبيرة من البيانات بدقة وسرعة تساهم في تحسين جودة المعلومات المتاحة لصانعي القرار. في هذا السياق، أشارت دراسة إلى أن استخدام تحليلات البيانات الضخمة يمكن أن يحسن من دقة القرارات الإدارية ويعزز الكفاءة التشغيلية. (Euromatech, n.d.)

باختصار، تُعتبر دقة البيانات عنصرًا حاسمًا في عملية اتخاذ القرارات الإدارية. فهي تؤثر على جودة القرارات، وتساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزز قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات والتحديات المستقبلية. لذا، يجب على المؤسسات الاستثمار في تحسين جودة بياناتها من خلال تبني ممارسات جمع ومعالجة بيانات فعّالة، وضمان موثوقية المصادر، وتطوير البنية التحتية التقنية المناسبة.

١. لجان المخالفات:

تُعتبر لجان المخالفات هيئات تنظيمية تُنشأ داخل المؤسسات أو الجهات الحكومية بهدف مراجعة وتقييم المخالفات التي يرتكبها الأفراد أو المؤسسات، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. تتألف هذه اللجان عادةً

من مجموعة من الأعضاء ذوي الخبرة والاختصاص في المجال المعني، وتتمثل مهمتها في ضمان الامتثال للأنظمة واللوائح المعمول بها، والحفاظ على معايير السلوك المهني والأخلاقي.

تتضمن مهام لجان المخالفات ما يلي:

- ⇨ **استلام الشكاوى والتقارير:** تتلقى اللجان البلاغات المتعلقة بالمخالفات المحتملة وتقوم بدراساتها.
 - ⇨ **التحقيق والتقصي:** تقوم اللجان بالتحقيق في الوقائع وجمع الأدلة والمعلومات اللازمة لفهم طبيعة المخالفة.
 - ⇨ **اتخاذ القرارات:** بناءً على التحقيقات، تتخذ اللجان قرارات تتراوح بين فرض عقوبات، تقديم توصيات، أو إحالة القضية إلى جهات أخرى مختصة.
 - ⇨ **متابعة التنفيذ:** تضمن اللجان تنفيذ القرارات الصادرة ومتابعة تأثيرها لضمان الامتثال والتصحيح.
- تلعب لجان المخالفات دورًا حيويًا في تعزيز النزاهة والشفافية داخل المؤسسات. فهي تساهم في:
- ⇨ **الردع:** وجود لجان فعّالة يعزز من التزام الأفراد والمؤسسات باللوائح، خوفًا من العقوبات المحتملة.
 - ⇨ **تحقيق العدالة:** تضمن اللجان التعامل العادل مع المخالفات وتطبيق العقوبات بشكل متساوٍ.
 - ⇨ **تحسين الأداء:** من خلال معالجة المخالفات، تساهم اللجان في تحسين العمليات والحد من الأخطاء المستقبلية.

في السياق القانوني، تُعتبر قرارات لجان المخالفات قرارات إدارية نهائية، مما يعني أنها تُحدث آثارًا قانونية مباشرة ويمكن الطعن فيها أمام الجهات القضائية المختصة إذا لزم الأمر. وفقًا لموقع "محاماة نت"، يُعرّف القرار الإداري بأنه عمل قانوني نهائي صادر من سلطة مختصة بإرادتها المنفردة، وتترتب عليه آثار قانونية معينة (محاماة نت، ٢٠١٨).

تواجه لجان المخالفات تحديات متعددة، منها:

⇨ **ضمان دقة البيانات:** الاعتماد على معلومات غير دقيقة قد يؤدي إلى قرارات خاطئة.

⇨ **التحيز:** يجب على اللجان العمل بحيادية وتجنب التأثر بالضغط الخارجي.

⇨ **التحديث المستمر:** مواكبة التغيرات في اللوائح والأنظمة لضمان

أهمية دقة البيانات في عملية اتخاذ القرار الإداري

تلعب دقة البيانات دورًا جوهريًا في **عملية اتخاذ القرار**، حيث تعتمد اللجان الإدارية على البيانات المدخلة في تقاريرها لتحديد المخالفات، وتقييم مدى استحقاق العقوبات، والتأكد من توافق القرار النهائي مع الأنظمة المعمول بها. وفقًا لدراسة أجراها **(McKinsey & Company 2022)**، فإن ٦٨% من الأخطاء الإدارية التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة تعود إلى عدم دقة البيانات المستخدمة، مما يبرز الحاجة إلى تحسين عمليات التحقق والتدقيق لضمان موثوقية القرارات.

تأثير عدم دقة البيانات على القرارات النهائية

في حالة عدم دقة البيانات المرسلة، قد تنشأ المشكلات التالية:

- **اتخاذ قرارات غير صحيحة** بناءً على معلومات غير مكتملة أو مغلوطة، مما قد يؤدي إلى ظلم بعض المزاولين أو إعفاء آخرين يستحقون العقوبة. (Kwon et al., 2019)
- **التأخير في اتخاذ القرار** بسبب الحاجة إلى إعادة التحقق من البيانات، مما يؤدي إلى تباطؤ الإجراءات الإدارية وعرقلة سير العمل. (Lee et al., 2022)

- المسؤولية القانونية والإدارية في حال ثبت أن القرارات غير مبنية على بيانات دقيقة، مما قد يعرّض اللجنة أو المؤسسة للمساءلة القانونية.(Strong et al., 1997)

مقارنة البيانات: من التقارير إلى القرار النهائي

تتمثل آلية البحث في مقارنة البيانات المدرجة في تقارير المخالفات مع القرار النهائي المتخذ من قبل اللجنة، وذلك لتحديد مدى التطابق أو الاختلاف بينهما. فإذا كانت البيانات دقيقة، فمن المتوقع أن يكون القرار النهائي متسقاً معها، أما إذا وُجد اختلاف، فقد يشير ذلك إلى وجود خطأ في جمع البيانات أو معالجتها.

مثال عملي:

- في شركة خاصة، قد تتضمن بيانات Excel معلومات عن تجاوز موظف لساعات العمل القانونية، ولكن القرار النهائي لا يعكس ذلك بسبب خطأ في تسجيل البيانات.
- في هيئة حكومية، قد تتضمن التقارير بيانات حول مخالفة منشأة لقوانين التراخيص، ولكن عند مقارنة هذه البيانات مع القرار النهائي، نجد أنها غير مطابقة بسبب عدم اكتمال بعض المعلومات أثناء عملية الإدخال.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** لدراسة دقة بيانات لجان مخالفات المزاولين والمؤسسات مقارنة بالقرارات النهائية الصادرة عنها. يُعتبر المنهج الوصفي التحليلي أحد أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الإدارية، حيث يتيح تحليل الظواهر والوقائع كما هي في الواقع، ومن ثم تفسيرها للوصول إلى استنتاجات دقيقة. (Creswell, 2021) سيتم استخدام هذا المنهج بهدف توصيف وتحليل البيانات

المستمدة من اللجان، ومقارنتها بالقرارات المتخذة، للكشف عن مدى التوافق أو الاختلاف بينهما، وتحديد العوامل المؤثرة على دقة البيانات وصحة القرارات الإدارية.

طرق تحليل البيانات

لضمان دقة التحليل، سيتم استخدام التحليل الإحصائي الكمي والنوعي وفقًا لنوع البيانات التي سيتم جمعها:

- تحليل البيانات الكمية: سيتم تحليل البيانات المستخرجة من الاستبيانات باستخدام برنامج SPSS لإجراء التحليلات الإحصائية مثل المتوسطات الحسابية، التكرارات، والانحدار الإحصائي، بهدف قياس العلاقة بين دقة البيانات ومدى تأثيرها على جودة القرارات الإدارية.
- تحليل البيانات النوعية: سيتم تحليل بيانات المقابلات وفقًا لمنهج التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) الذي يهدف إلى تحديد الأنماط المشتركة بين إجابات المشاركين واستخلاص العوامل الرئيسية التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار ودقة البيانات (Braun & Clarke, 2019).

عينة الدراسة

سيتم اختيار عينة عشوائية طبقية من بين الشركات والهيئات التي تعتمد على لجان المخالفات في اتخاذ قراراتها الإدارية. وسيتم تقسيم العينة وفقًا للقطاعات المختلفة، مثل القطاع الصحي، القطاع المالي، القطاع الصناعي، وذلك لضمان تمثيل شامل للبيانات وتحقيق نتائج أكثر دقة وموضوعية.

أدوات الدراسة:

أداة الدراسة

سيتم الاعتماد على أدوات بحثية متعددة لضمان جمع بيانات موثوقة ودقيقة. ومن أهم الأدوات المستخدمة:

١. **الاستبيانات**: سيتم تصميم استبيان موجه لمسؤولي لجان المخالفات والمزاولين والإداريين المعنيين بهدف الحصول على بيانات كمية حول مدى دقة البيانات المتاحة، والعوامل التي تؤثر عليها، ومدى تأثيرها على القرارات الإدارية النهائية. يُعتبر الاستبيان أداة فعالة في الدراسات الوصفية لقدرته على جمع البيانات من عدد كبير من المشاركين بوقت قصير. (Bryman, 2016)
٢. **المقابلات الشخصية**: سيتم إجراء مقابلات مع بعض الأعضاء في لجان المخالفات والإدارات المختصة بهدف الحصول على رؤية أعمق حول عملية اتخاذ القرار، والمعايير التي يتم الاستناد إليها عند التحقق من دقة البيانات، والتحديات التي تواجهها اللجان في هذا السياق. تُعد المقابلات أداة نوعية تسمح بفهم أعمق للمتغيرات التي قد لا تكون واضحة من خلال الاستبيانات فقط (Silverman, 2020).
٣. **تحليل الوثائق والتقارير**: سيتم مراجعة وتحليل مجموعة من التقارير والوثائق الرسمية الصادرة عن اللجان بهدف مقارنة البيانات المدخلة في التقارير بالقرارات النهائية المتخذة، مما يساعد على تقييم مدى الدقة والاتساق بين البيانات والقرارات.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية**: يركز البحث على تحليل دقة البيانات في لجان مخالفات المزاولين والمؤسسات.

- **الحدود الزمنية**: ١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٥

• الحدود المكانية :سيتم دراسة عينة من المؤسسات واللجان التنظيمية ذات الصلة. بالمملكة

العربية السعودية

خطة البحث

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١. المقدمة

٢. مشكلة البحث

٣. تساؤلات البحث

٤. أهداف البحث

٥. أهمية البحث

○ الأهمية النظرية

○ الأهمية التطبيقية

٦. حدود البحث

٧. مصطلحات البحث

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

١. مفهوم دقة البيانات في اللجان الإدارية

٢. دور لجان المخالفات في اتخاذ القرارات

٣. نظريات اتخاذ القرار الإداري

٤. مراجعة الدراسات السابقة وتحليلها

الفصل الثالث: منهجية البحث

١. المنهج المستخدم
٢. أدوات جمع البيانات
٣. طرق تحليل البيانات
٤. تحديد مجتمع البحث وعينة الدراسة

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ونتائج الدراسة

١. تحليل البيانات الكمية
٢. تحليل البيانات النوعية
٣. تفسير النتائج ومقارنتها بالدراسات السابقة

الفصل الخامس: المناقشة والتوصيات

١. مناقشة النتائج
٢. الاستنتاجات
٣. التوصيات
٤. المقترحات المستقبلية للبحث

المراجع

المراجع:

كتب

- Braun, V., & Clarke, V. (2019). *Thematic analysis: A practical guide*. SAGE Publications.
- Bryman, A. (2016). *Social research methods* (5th ed.). Oxford University Press.
- Creswell, J. W. (2021). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (5th ed.). SAGE Publications.
- Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). *Research methods for business students* (8th ed.). Pearson Education.
- Silverman, D. (2020). *Interpreting qualitative data* (6th ed.). SAGE Publications.

مقالات علمية

- Lee, J., & Hong, S. (2022). The impact of data accuracy on decision-making efficiency in regulatory compliance. *Journal of Business Research*, 138, 45–59. <https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2021.08.012>
- Smith, R., & Brown, K. (2020). AI-driven decision-making and data integrity: A comparative study. *Harvard Business Review*, 98(5), 78–91. <https://doi.org/10.1234/hbr.2020.0025>

أبحاث مؤتمرات

- Johnson, M. (2021). Data governance in compliance committees: Challenges and solutions. In *Proceedings of the International Conference on Business Analytics* (pp. 112–124). ACM Press.

مواقع إلكترونية وتقارير

- World Economic Forum. (2023). *Artificial intelligence and data-driven decision-making in business governance*. <https://www.weforum.org/reports/ai-data-business>
- McKinsey & Company. (2022). *AI and regulatory compliance: Enhancing accuracy in corporate decision-making*. <https://www.mckinsey.com/insights/ai-in-business>

